الحكم الذاتي لا يشمل الصلاحيات الكاملة التي يشملها مفهوما الاستقلال والسيادة، وكلاهما يرتبطان بالدولة التي تمتلك القدرة على التنظيم الذاتي كجهاز سيطرة وردع، بينما لا تمتلك الوحدة المتمتّعة بالحكم الذاتي قدرة على الاستقلال، بل هي تابعة(١٢).

وفي حين ان مفاهيم السيادة، والاستقلال، وحق تقرير المصير، اكتسبت دلالات واضحة ومحدّدة في القانون الدولي المعاصر، سواء أكان ذلك من حيث النظرية أو من حيث التطبيق، من خلال التطوّر الذي لحق بالفقه القانوني الدولي، وتصاعد المدّ التحرري الوطني لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتغيّر تركيبة المجتمع الدولي، ظل مفهوم الحكم الذاتي يشير الى واقع متفاوت، ومختلف، وغامض. كما ان ثمّة عدداً من المفاهيم الاخرى التي تتداخل مع مفهوم الحكم الذاتي. وكثيراً ما يتمّ الخلط بينها وبين هذا المفهوم، نظراً الى تداخل أبعادها واستبعاد أحدها للآخر، سواء على الصعيد الفكري، أو التطبيقي. ونعني بهذه المفاهيم مفهوم الاستقلال الثقافي الذاتي، والفيدرالية، واللامركزية الادارية، والادارة الذاتية، والحكم المحلي. ومصدر هذا التداخل يكمن في ترابط وتشابك المهام، والاحتياجات، والدائرة المشتركة لأبعاد المشكلات التي تطرح هذه المفاهيم لمعالجتها. وعلى الرغم من ذلك، فان لكل من هذه المفاهيم دلالات مستقلة وخصائص متميّزة وأبعاداً مختلفة في التطبيق، من الناحيتين، القانونية والدستورية. والأمر يتوقف، في نهاية التحليل، على طبيعة المشكلات المطروحة، وأفق معالجتها، والسياق السياسي، والتاريخي، الذي يرتهن بها.

مشكلات الحكم الذاتي في التطبيق

يثير مفهوم الحكم الذاتي، في التطبيق، مشكلات عديدة، نظراً الى عدم تحدّده، وافتقار نص واضح بشأنه يمكن الاحتكام اليه عند الضرورة، الأمر الذي يجعل من المفهوم موضوعاً للتأثر بعلاقات القوى والرؤى الايديولوجية. ومن خلال تتبع وتأمل بعض أنماطه، أمكننا استخلاص بعض المشكلات الهيكلية التي ترافق تطبيقاته، إنْ في المجال الداخلي، أو الدولي.

التمتّع بالشخصية الدولية

من المعروف ان الدولة هي وحدة القانون الدولي والعلاقات الدولية؛ أي ان القانون الدولي يعترف بالدولة كشخص له قدرة على الوفاء بالتزاماته الدولية، ويتمتّع بحقوق متساوية في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، ويشارك في الأنشطة المختلفة التي تهمّ الجماعة الدولية ككل. فالدولة كوحدة للقانون الدولي تتمتّع بالشخصية الدولية، مع ما يرافق ذلك من حقوق والتزامات. فهي تتمتع بالسيادة على اقليمها، وتقرير سياستها الخارجية، وشؤون الدفاع، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع مختلف البلدان، على قدم المساواة، وتمارس كل ما اصطلح على تسميته في الأدبيات القانونية الدولية بصلاحيات السياسة، التي تتعلق، أساساً، بحق تبادل التمثيل الدبلوماسي، وتقرير شؤونها الخارجية، وقضايا الدفاع، وقوانين الجنسية، وحقوق وواجبات المواطنين، ومحتوى ومضمون السياسات العامة المطبقة في اقليمها، وعقد الاتفاقيات الدولية.

والحال، ان تطبيقات الحكم الذاتي في الأقاليم والبلدان التي تعرّضنا اليها وتتبعنا تطبيقاته، سواء أكانت في الاطار الداخلي أو الدولي، لم تتمتع بالشخصية الدولية بالمعنى الذي حدّدناه آنفاً؛ فكلّ من بورتريكو، وغرينلاند وتونس في الاطار الاستعماري لم تحظ، طبقاً للحكم الذاتي الممنوح لها، بحق تقرير الشؤون الخارجية والدفاع. ففي الاولى ترتبط بالولايات المتحدة الاميركية باتحاد